جامعة طرابلس | كلية الآداب
قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

مجلة الأبحاث العلمية للمؤتمر

المؤتمر الجغرافي الرابع
لتقنية المعلومات المكانية

SitLIBYA 4

تحت شعار

دور تقنية المعلومات المكانية في تحقيق التنمية وطموحات المستقبل

2018
SIT Libya 4

طرابلس - ابريل 2018

بحث علمي مقدم للمشاركة في المؤتمر الجغرافي الرابع تحت شعار: دور تقنية المعلومات المكانية في تحقيق التنمية وطموحات المستقبل"
تحت أشراف قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية – جامعة طرابلس- للفترة - 1- 3- ابريل-2018م .

بعنوان:-

السكن العشوائي في العالم العربي مع إشارة خاصة الى العراق
"دراسة في الاتجاهات والأسباب والخصائص "

ا. د. حسين عليوي ناصر الزيادي
رئيس قسم الجغرافية في كلية الآداب- جامعة ذي قار - العراق
Hhuu66@yahoo.com

أ.م .عادل محمد شنفير الصويعي
عضو هيأة تدريس - كلية الآداب - قسم الجغرافية- - جامعة طبرق - ليبيا
adelbader2011@gmail.com

Abstrac

The problem of squatter housing and demographic problems afflicting Arab cities, but this problem results and the effects of political, social and economic, environmental and demographic, as well as they constitute an imbalance in the urban and the urban fabric of cities, this problem so figured thinkers, planners and politicians and researchers of different specializations. Unfortunately, in some countries, Iraq, and one of them shortage of accurate statistics can rely on the correctness .regarding this important residential side

المـــــقدمة

هدف البحث

- ✓ تعريف البناء والسكن العشوائي بصورة عامة من خلال الوقوف على أسبابه وأنواعه وتداعياته وخصائص قاطنيه.
- ✓ تحديد مستويات ونسب السكن العشوائي عربيا وعالميا بالاعتماد على الإحصاءات والبيانات الرسمية المتوفرة.
- ✓ تحديد المفاهيم الخاصة بالسياسات السكانية، وتجارب الدول في مجال الإسكان لان تلك التجارب والسياسات من الدعامات الأساسية التي تساهم في نمو وانتشار المساكن العشوائية.
- ✓ تحديد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسكان في مناطق السكن العشوائي
- ✓ بيان النتائج والتداعيات الناجمة عن ظاهرة السكن العشوائي وتأثيراتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية .
- ✓ التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تتضمن الحلول والمقترحات التي يمكن من خلالها معالجة الظاهرة والحد من مخاطرها.

- **منهجية الدراسة :**

يقصد بالمنهج* الأدوات الاستقصائية المستعملة في استنباط واستقصاء المعلومات من المصادر المختلفة، وهو عبارة عن منظومة من القواعد والأساليب والأفعال العقلية المنطقية العملية المستخدمة لدراسة الظواهر والقوانين ، وهو محصلة لتطور العلوم والمعارف، وبعبارة أخرى المنهج العلمي هو مجوعة الأفعال البحثية المستخدمة لإنتاج المعرفة ، وتختبر المناهج من خلال دقة ومصداقية النتائج .

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، فالوصف لا غنى عنه لبيان النتائج، أما التحليل فيهدف الى بيان الحقائق بشكل مجرد معتمدا على الأرقام والنسب ليأتي دور الاسلوب الاحصائي لإيجاد العلاقات المكانية وبيان ما خفي من نتائج.

❖ مصادر البيانات:

تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية لاسيما إحصاءات الأمم المتحدة المتعلقة بواقع السكن ، فضلا عن الكتب والدوريات الموثقة.

❖ أهمية الدراسة :

تعد مشكلة السكن العشوائي ، إحدى أهم المشكلات السكنية والسكانية التي تعاني منها المدن التي أصبحت ترزح بحمل ثقيل من المساكن العشوائية ، التي تحيط بها على شكل أحياء ومناطق ذات بناء فوضوي تراكمي أحياناً ومبعثر أحياناً أخرى ، وهذه المشكلة لها تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية وديموغرافية متعددة ومتشابكة، فضلاً عن كونها تشكل خللاً في النسيج العمراني والحضري للمدن ، والعشوائيات من الظواهر التي ينجم عنها كم هائل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والأمنية وغيرها ، لذا فلا عجب ان تستقطب الظاهرة اهتمام المفكرين والمخططين والساسة والباحثين على اختلاف مشاربهم وتنوع اختصاصاتهم . ومما يؤسف له في بعض الدول والعراق واحد منها عدم وجود إحصائيات دقيقة يمكن الركون الى صحتها تتعلق بهذا الجانب المهم من حياة الإنسان.

❖ هيكلية الدراسة

اقتضت الضرورة العلمية للبحث تقسيمه الى محورين ، **تناول المحور الأول** السياسة السكانية ،ومفهوم العشوائيات ومستوياتها عالميا وعربيا، ومستويات السكن العشوائي بالعراق ونتائج هذه الظاهرة وخصائصها ،بينما تطرق **المحور الثاني** الى سياسات الدول ازاء هذه الظاهرة والحلول المقترحة ، أما المعالجات والحلول المنطقية التي توصي بها ، فقد أدرجت في نهاية الدراسة وأعقب ذلك قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحثان .

❖ المحـــــــ

أما المسكن فيعرف على أنه" محلات للإقامة التي تهيأ للناس في مجتمع معين ، وهو من أهم العوامل التي تؤمن الاستقرار للحياة الاجتماعية وتختلف المساكن من بلد إلى آخر تبعا لظروف وثقافة كل بلد ، فهي من أهم أشكال الثقافة المادية للمجتمع [5] ، كما ان طريقة بناء المسكن ومادة بنائه وارتفاعه ونظام الأبواب والشرفات والاتجاهات تختلف بحسب الإرث الثقافي والبيئة الجغرافية ، فالمساكن في البيئات الصحراوية تختلف عنها في البيئات الجبلية والأخيرة تختلف عن المساكن في مناطق الغابات او بيئات الاهوار والمستنقعات . كما تؤثر المساكن والأحياء السكنية على السلوكيات العامة لساكنيها وتصرفاتهم ، فضلا عن دورها في التنشئة الاجتماعية.

❖ مفهوم العشوائيات

العشوائيات او مدن الصفيح او أحياء الفقراء او الفوضويات او أحياء العشش او المناطق اللارسمية أو مناطق المخالفات السكنية او أحياء العشش (slums) او الإسكان غير المخطط (unplanned housing) ، كلها مصطلحات تؤدي غرضا واحدا ، وهو نمو مدن ومجتمعات وإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ، متعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد السليم، وهى مخالفة للقوانين المنظمة للعمران ، كما تستعمل مصطلحات متعددة تشير الى السكن العشوائي منها السكن القزمي ومدن الصفيح والسكن السرطاني (cancer housing) ، وغالبا ما تستخدم مصطلحات من قبيل : مدن الأكواخ ومدن الكرتون وأحياء واضعي اليد ، وبيوت المقابر ومدن البؤس ، ويميل الباحثان الى تسمية هذا النوع من السكن بالسكن الاضطراري ، لأنه يصبح ضرورة حياتية اذا انعدم البديل الملائم للسكن . وتعرف مناطق السكن العشوائي على انها تجمعات سكانية نشأت في أماكن غير معدة أصلا للبناء وذلك خروجًا عن القانون وتعديًا على أملاك الدولة والأراضي الزراعية ، وفي غياب التخطيط أحيانًا ، ثم توسعت وانتشرت وأصبحت أمرًا واقعًا وحقيقة قائمة ، وتقع المناطق العشوائية ضمن الحدود الإدارية للمدن ، لأنها نشأت بدون مخططات سابقة معتمدة على تقسيم أملاك عامة أو خاصة أدت إلى توسع عمراني عشوائي

غير مبرمج ولا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة معينة تتراوح مساحتها بين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء كاملة .

أما من الناحية اللغوية فالعشوائيات جمع عَشْواء وهو اسم منسوب إلى عَشْواء أي طائشٌ ، مُتسرِّع ، لا تَبَصُّر فيه ولا رَوِيَّة ، على غير هدًى ونور والعشوائيات بالإنكليزية Squatter areas ، أي مناطق البناء العشوائي المقامة خارج مناطق التنظيم ، والسكن العشوائي او ظاهرة الإسكان غير الفوضوي هو إقامة الوحدات السكنية في ارض مغتصبة تعود ملكيتها للإفراد او الدولة [7] ، كما تعرف مناطق السكن العشوائي بأنها تجمعات نشأت بشكل يفتقر الى الشرعية القانونية، ويمثل تعديًا على أملاك الدولة والأراضي الزراعية ، ونمت تلك المناطق في غياب التخطيط الانساني السليم والمبرمج ، ثم توسعت وانتشرت وأصبحت أمرًا واقعًا وحقيقة ماثلة للعيان ، مكونة أحزمة من الفقر والأمراض الاجتماعية والبيئية .

وتأسيسا على ما تقدم يُلاحظ ان الأهالي يقومون بتحديد مناطق الإسكان العشوائي وتخطيطها وتشييدها بأنفسهم على الأراضي الزراعية والصحراوية أو أراضي الدولة ، وغالبا ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة وهى غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم ولا يسمح بالبناء عليها . ومناطق السكن العشوائي مصطلح يضم في ثناياه مجموعة كبيرة من المساكن اللارسمية التي تنشأ من خلال التجاوزات على أملاك الدولة او وضع اليد او تحويل جنس الأرض من غرض الى اخر (مخطط 1) . ان الظاهرة التي يجب الالتفات اليها هي ان المساكن العشوائية التي تنشأ بالقرب من مراكز المدن لاسيما تلك التي تبنى محل الانطقة الخضراء المحيطة بالمدن لا يقتصر سكنها من قبل الفقراء ، اذ أثبتت الدراسات الميدانية ان تلك المناطق تنشأ من قبل اناس يمتازون بارتفاع مستواهم المعاشي ، وان تلك المساكن أنشأت وفق احدث التصاميم وبمواد بناء عالية الكلفة ، الأمر الذي يشير الى ان مناطق السكن العشوائي مقسمة هي الأخرى وفقا للعامل الاقتصادي أو وفقا لأثمان تلك الأراضي حيث يستحوذ الأغنياء على المناطق ذات المواقع المتميزة في حين لا يستطيع الفقراء شراء تلك الأراضي فيتجهون الى السكن في المناطق البعيدة نسبيا او غير الصالحة للسكن. وهناك "الإسكان شبه غير الرسمي الذي يقع غالبا خارج حدود المدينة الإدارية ويقام فوق الأراضي المتاخمة للمدن نتيجة تقسيم

الأراضي الزراعية، ولهذا النوع صفة الشرعية من حيث ملكية الأراضي الا انه يفتقر الى الحصول على تراخيص البناء" [8] .

الشكل (1) أنواع السكن العشوائي

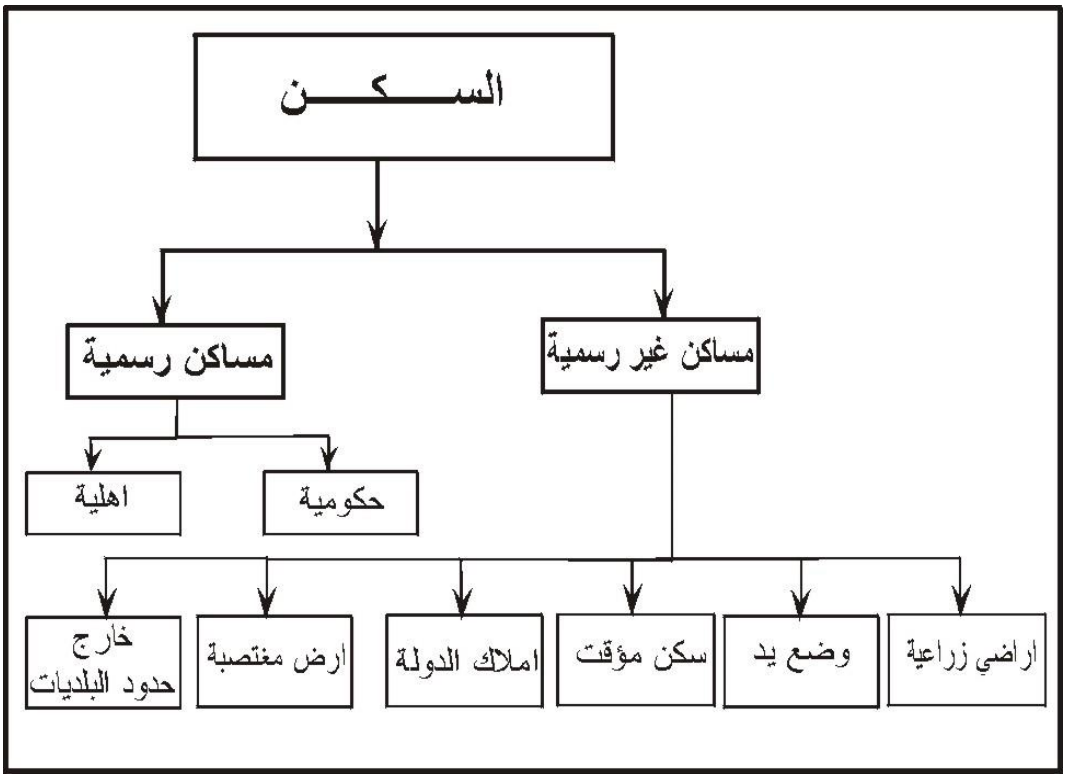

المصدر :من عمل الباحثان.

الشكل (2) المخطط (1) انواع السكن العشوائي

المصدر: تم التقاط الصورة في احدى مدن العراق من قبل الباحث بتاريخ2016/6/15م.

القضاء على بساتين النخيل وتحول جنس الارض

❖ مخاطر الظاهرة وسلبياتها

تعد ظاهرة السكن العشوائي من الظواهر الحياتية التي سرعان ما تتحول إلى كارثة اجتماعية ، بيئية ، صحية ، وهي نتاج معقد لعوامل عدة تشابك فيما بينها، حيث تعاني معظم المدن الكبرى في البلدان النامية من اختلالات متنوعة بسبب انتشار العشوائيات على أطرافها ، إذ ان ظاهرة السكن العشوائي من الظواهر العمرانية الأكثر سلبية التي تعاني منها المدن الكبرى والرئيسة في العديد من دول العالم ومعظم الدول العربية ، لما تشكله من أعباء على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، وتختلف أسباب نشوء هذه المناطق ونتائجها وأشكال معالجتها حسب واقع كل منها.

ان السكن العشوائي يحدث خلا بالنظام الحضري(Urban system) لان مشكلة التجاوزات او النمو العشوائي غير المخطط من ابرز مشاكل المدن لاسيما في العالم النامي ومنها الدول العربية وتنجم هذه المشكلة من اتجاه المدن للاتساع في اتجاهات فوضوية بدون تخطيط مسبق. كما يؤدي التوسع العمراني للمدينة الى ضم الجيوب الريفية الى المدينة وهو أمر ناجم عن النمو الحضري غير المخطط (Unplanned Urban Growth) ، الأمر الذي يساهم في خلق مشاكل اجتماعية كبيرة . ولا يحدث التجاوز (Squatter Settlement) خلا في التنظيم المكاني فقط ، بل له آثار سلبية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجمالية للمدينة فضلاً عن تشوه النسيج الحضري.

❖ العشوائيات على المستوى العالمي

تؤكد المواثيق الدولية على حق الإنسان في السكن المناسب في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له وأسرته ويعد الحق في السكن الملائم من أهم حقوق الإنسان ، وهو ليس منة من جهة سياسية او حكومة معينة [9] ، والى ذلك أشارت وثيقة العهد الدولي المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 واشترطت اللجنة الخاصة شروطا متعددة للمسكن الملائم منها:

1- الحصول بدرجة مقبولة على الخدمات الأساسية التي يحتاجها الإنسان.

2- توفير عقود قانونية صادرة من جهات رسمية معترف بها لحيازة المساكن .

3- ان يكون المسكن صالحاً للسكن من ناحية الصحة والأمان .

4- ان يكون موقع المسكن ملائماً للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

5- إمكانية الوصول بسهولة ويسر الى المسكن .

والى ذلك نص المؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية لعام 1996 المنعقد في تركيا ، حيث تم التأكيد على ان المأوى الملائم لا يعني وجود سقف فوق رأس الإنسان فحسب ، بل يشتمل على وجود المساحة الملائمة لممارسة نشاطات الإنسان المختلفة ، فضلا عن توفر الأمن والتهوية والإضاءة الملائمة والبنى التحتية كالمياه وشبكة الصرف الصحي وخدمات التخلص من الفضلات والطرق الرئيسة والفرعية ، والملكية الرسمية للمنزل وحق صاحبه في البيع والإيجار والانتقال .

وعلى الرغم من المواثيق الخاصة بحق السكن الملائم إلا ان الإحصائيات الأممية تؤكد ان عدد السكان الذين يعيشون في مدن الصفيح في العالم حاليا يقارب المليار نسمة ، اي حوالي مقيم واحد في المدينة من أصل ثلاثة وسيبلغ العدد 1.4 مليار نسمة في 2020 ، أي ما يساوي عدد سكان الصين وان سكان مدن الصفيح يزدادون بنسبة 2.2% سنويا وخصوصا في أفريقيا السوداء حيث تتخطى نسبة الزيادة السنوية 4.5%. وتتسارع الوتيرة العالمية: فبحلول العام 2020 سيزداد عدد المقيمين في هذه الأحياء الفقيرة 27 مليون شخص سنويا ، مقابل 18 مليونا

بين 1990 و2001 ، وفي البلدان الفقيرة تضم مدن الصفيح 40% من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية [10].

لابد من اعطاء فكرة عن مستوى الظاهرة على المستوى العالمي قبل الخوض باتجاهاتها عربياً، إذ ترتفع نسبة الأحياء العشوائية في الدول النامية لتمثل 25-49% من سكان كراكاس في فنزويلا وليما في بيرو ومانيلا في الفلبين واسطنبول ودلهي وكلكتا ، وتتراوح نسبتها ما بين 50-96 % من سكان انقرة والرباط وغيرها [11] وعند توزيع العشوائيات على مستوى القارات يُلاحظ الاتي [12]:

1- **القارة الأفريقية** : وتعد من اكثر القارات التي تحتوي على احياء العشوائيات ، اذ تقدر نسبة سكان العشوائيات بحوالي 71% تقريبا من اجمالي السكان، وهي نسبة من المتوقع ارتفاعها مع ارتفاع نسبة سكان المدن في أفريقيا[13]، أي ان ما يقارب الثلث من سكان المدن في إفريقيا يعيشون في أحياء الصفيح الواقعة على أطرافها بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية ، وهناك نوعان من المدن في أفريقيا بعضها غربي النشأة وهي مراكز إدارية للمستعمر خلال أيام الاحتلال الأوروبي لها ، يمنع الإفريقيين من التجول فيها . أما مساكن الإفريقيين فتكون عادة على أطرافها ، ويظهر التمييز العنصري بشكل واضح جدا على أساس العرق واللون في دول جنوب إفريقيا، والتمييز يشمل كافة مظاهر الحياة بما فيها السكن .

2- **قارة أمريكا اللاتينية:** تنتشر أحياء واضعي اليد في هذه القارة بشكل ضخم ، تضم أعدادا كبيرة من المهاجرين الريفيين يقومون بأعمال هامشية ، تشترك جميعها في نفس الخصائص على الرغم من اختلاف مسميات هذه الأحياء من دولة إلى أخرى ، تكون هذه الأحياء على أطراف المدينة سكنها أصحابها بوضع اليد ، تقع جميعها على تخوم المدن ، تبنى على أراض فضاء تعود ملكيتها للدولة ، تفتقر هذه الأحياء إلى الخدمات الحضرية من مياه وكهرباء وصرف صحي كغيرها من احياء واضعي اليد.

3- **قارة آسيا** : أحياء العشوائيات أو مدن واضعي اليد كما تسمى هناك، تعد أحد معالم المدن الهندية الكبرى تقع على حدود المناطق الحضرية يسكنها الريفيون الوافدون إلى المدينة للإقامة

والعمل، تقع على امتداد الطرق الرئيسية، وبالقرب من مشاريع البناء ثم تأخذ بالانتشار . كما يوجد في المدن الهندية" جيوب ريفية "يتم تطويقها أحيانا بسبب النمو الحضري حولها ، وتعدّ أحياء باسطي اليد الهندية هي الأسوأ ظروفا في العالم على الإطلاق ومن أمثلتها مدينة " كلكتا " والظروف السكنية في كلكتا تعد الأسوأ في العالم، إذ إن هناك أكثر من 300 ألف شخص بدون مأوى ، والكثيرون منهم يولد ويموت على الطرقات [14]. وتمثل الاحياء الهندية للسكن العشوائي المثال الاسوأ ، وهو امر يعكس نظام الطبقية في الديانة الهندوسية.

4- **مدن جنوب شرق أسيا** : يبلغ حجم سكان مدن جنوب شرق آسيا 220 مليون نسمة ، يعيش 25 مليون فقط في مناطق حضرية ، ولكنها لا تخلو بالطبع من مدن تعاني من تضخم حضري مثل مدينة بانكوك في تايلاند ، تنقسم جميع أحيائها إلى أحياء غربية ذات طابع أوربي

الشكل (3) السكان الذين يعيشون في مدن الصفيح

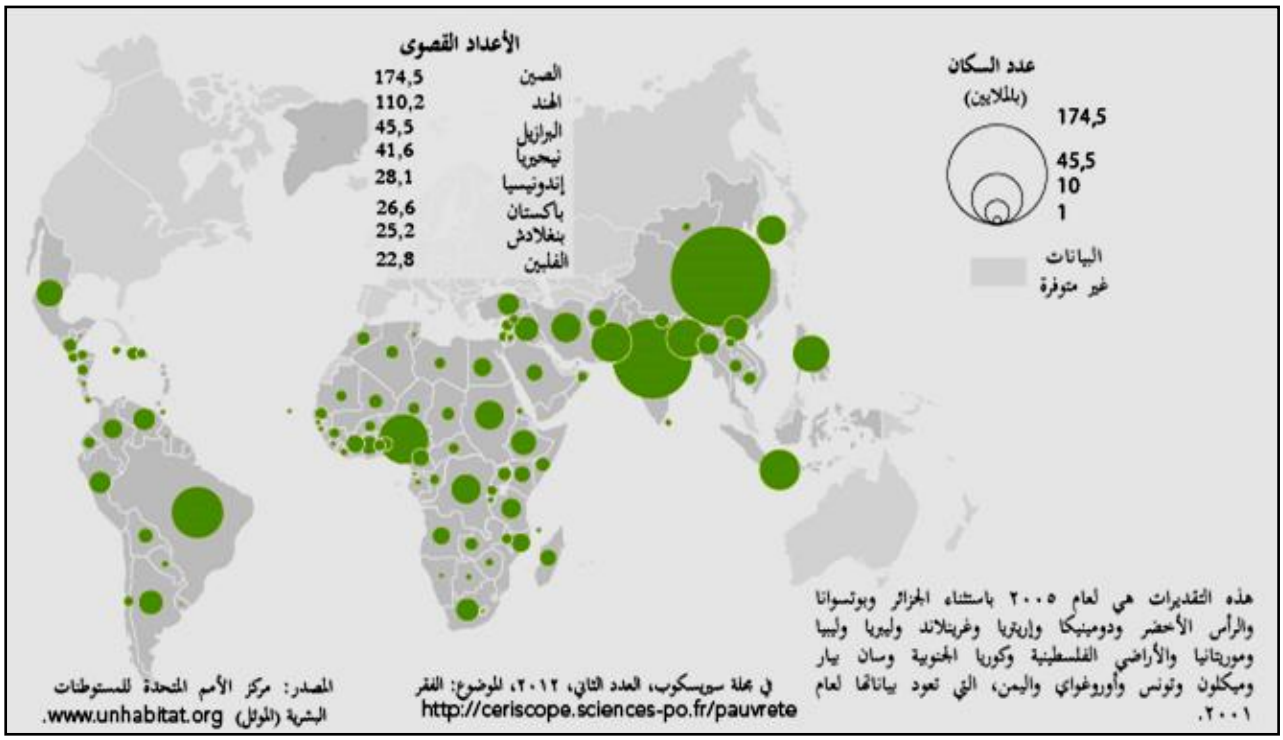

المصدر : مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، مركز الدراسات والبحوث الدولية، معهد العلوم السياسية ،2012م.

❖ العشوائيات على المستوى العربي

يُعزى ازدياد عدد العشوائيات في البلاد العربية لعوامل عديدة ، أهمها الهجرات المتزايدة نحو المدن والمراكز الحضرية لأسباب تتعلق بالتنمية غير المتوازنة وانخفاض معدلات التنمية الريفية. كما ادى ارتفاع قيمة الأراضي وارتفاع إيجارات المنازل في المدن والعواصم لنزوح بعض الأسر الفقيرة لأطراف المدن والإقامة في الأحياء العشوائية.

ان عوامل التحضر في المنطقة العربية تختلف كليا عن غيرها من الدول والأقاليم ؛ فالعملية هنا مبنية على أساس ازدياد عوامل الطرد السكاني من الريف الى المدن بسبب تردي الأحوال الاقتصادية في الأرياف ، ويترتب على ذلك عاملان مهمان هما ازدياد الهجرة باتجاه المدن رغم البطالة وثانيهما تزايد تضخم العمالة في قطاع الخدمات الى جانب سلب المدينة لليد العاملة الشابة من الأرياف وبروز ما يسمى بترييف المدن [15].

لقد أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنماء المدن في عام 1997 أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العواصم. كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و 22% شيدت بطريقة جماعية. ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الاحياء العشوائية عن 70% كما أوضحت تلك الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر لخدمات الصرف الصحي . ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات [16].

ويقدر عدد المناطق العشوائية في مصر 1200 منطقة يسكنها 12 مليون نسمة من سكان مصر البالغ عددهم 82 مليون نسمة عام 2012 ، منها 903 منطقة مطلوب تطويرها وهنالك 81 منطقة مطلوب إزالتها . وهناك المقابر التي اتخذت محلاً للسكن من قبل العديدِ من الفقراء والمعدمين والمهاجرين كما هو الحال شرق القاهرة وجنوبها [17] ،و أوضحت دراسة النعيم التي أجريت على حي الفيصلية بمدينة الرياض أن هذا الحي يعدُ من الأحياء الفقيرة وغير المخططة التي ترتفع فيه نسب الأمية ويمتهن سكانه المهن الهامشية ويحصلون على مداخيل

متدنية لا تفي باحتياجاتهم الأساسية. وتمثل تلك المساكن مناخاً ملائماً لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين على القانون ، حيث يصعب على قوات الأمن السيطرة عليها نتيجة لضيق الأزقة وعدم انتظام الطرق وصعوبة معرفة دروبها مسبقاً[18] .

اما انتشار ظاهرة العشوائيات في المغرب العربي فلا تختلف عن سابقاتها من الدول العربية ، حيث بينت بعض الدراسات ان نحو 50% من سكان المناطق الحضرية في المملكة المغربية يقيمون في أحياء عشوائية. كما اتضح أن نحو 6% من سكان العاصمة الجزائرية يقيمون في أحياء عشوائية تفتقر إلى الخدمات الضرورية لحياة الإنسان ، وتنتشر فيها الجريمة وتختبأ فيها عصابات الإرهاب ومختطفي الرهائن [19].

يوضح الجدول (1) نسبة الأحياء العشوائية من سكان المدن الرئيسة في العالم العربي علما ان هناك الكثير من المدن لم يتم الحصول على البيانات الخاصة بأعداد الأحياء العشوائية فيها ومن أمثلتها محافظة المينا في مصر، إذ توجد ٣٠ منطقة عشوائية على مستوى المحافظة في مصر يقطنها ٢٧٣ ألف نسمة تمثل حوالى ٤٩ % من أجمالي سكان المحافظة[20] .

يشكل النمو السكاني في المدن العربية تحديا تنمويا كبيرا لأنه يساهم في ازدياد الضغط على مرافق التنمية المختلفة التي صممت أساسا وفق قدرات استيعابية معينة ، كما ان ارتفاع الأحجام السكانية في المدن يولد مشاكل التضخم او الانفجار السكاني ومشاكل الاختناقات المرورية وارتفاع أسعار المساكن والإيجارات ، وتأتي الزيادة السكانية في المدن نتيجة لعاملين يتعلق الأول بالزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين الولادات والوفيات، في حين تشكل الهجرة السبب الثاني وهو العامل غير الطبيعي ، اذ تساهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ارتفاع معدل الهجرة من الريف الى المدن، ومن ثم تزايد أعداد السكان في المدن بشكل انفجاري . وقد اثبتت الدراسات ان هناك تسارعا في النمو الحضري في مختلف دول العالم ، أي أن نسبة عدد سكان المدن تزداد بمتوالية أكثر من حسابية في حين تتقلص نسبة سكان الأرياف [21] . وفي عام 2008 ذكرت مصادر الأمم المتحدة ان نصف سكان العالم يسكنون في المدن. وبحلول منتصف القرن الحادي والعشرين ستتضاعف الكثافة السكانية في المناطق الحضرية ،

لترتفع من 3.4 مليار نسمة في عام 2009 إلى 6.4 مليار تقريبا عام 2050 وعلى النقيض من ذلك سيتضاءل سكان الريف في جميع أنحاء العالم في نفس هذا الإطار الزمني ، ومن المتوقع أن يكون كل النمو السكاني تقريبا الذي تشهده المناطق الحضرية من نصيب البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل[22].

الجدول (1) نسبة سكان المناطق العشوائية في المدن العربي

المدينة الكبرى	نسبة سكان مناطق السكان العشوائي عام 2002 %	نسبة سكان المناطق المخططة عمرانيا%
القاهرة الكبرى	30	70
الرياض	20	80
الرباط	30	70
الجزائر	35	65
الخرطوم	30	70
دمشق الكبرى	40	60
بغداد	25	75
صنعاء	35	65
تونس	35	65
بيروت الكبرى	30	70
عمان الكبرى	30	70
طرابلس	25	75
الكويت	20	80
أبو ظبي	15	85
المنامة	10	90
الدوحة	10	90
مسقط	15	85
نواكشوط	35	65
المجموع	26.1	73.8

المصدر / قاسم الريداوي ،مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى ،مجلة جامعة دمشق ،المجلد 28 ،العدد 1 ، 2012م.

...مستويات السكن العشوائي في العراق

يعود الاهتمام بالسكن في العراق الى بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي حيث تم اعداد العديد من الدراسات والمخططات الاسكانية ذات الطبيعة الشمولية على مستوى عموم العراق وأبرزها دراسة مؤسسة دوكسي ادس اليونانية عام 1956 ومخطط الاسكان العام لمؤسسة بول سيرفس البولندية عام 1957 ودراسة السياسة السكانية لمجموعة من الباحثين العراقيين عام 1986 واستراتيجية التنمية الشاملة للعراق التي اعدت عام 1988 لغاية عام 2000 ان جميع هذه الدراسات اشرت وجود عجز سكني كبير وان هذا العجز في تزايد مستمر مع مرور الزمن نتيجة للإهمال الحكومي لهذا القطاع واستغلال اموال العراق لتمويل الحروب فضلا عن التوسع السكاني الكبير الذي يشهده البلد, اما اليوم فأن العراق يعيش ازمة سكن خانقة تشمل جميع المحافظات ولأقضية والنواحي حيث اشارت خطة التنمية الوطنية 2010-2014 الى وجود عجز سكني وحاجة كبيرة الى تأمين وحدات سكنية يتراوح عددها بين (1-3.5) مليون وحدة سكنية(23) .كما بينت نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي في العراق لعام 2013 ان عدد المحلات التي يوجد فيها تجمعات للسكن العشوائي في كافة محافظات العراق عدا محافظات اقليم كردستان (1552) محلة بنسبة 5% من مجموع المحلات في العراق حيث شكلت محافظة بغداد العدد الاعلى بـ(335) محلة تلتها محافظة نينوى بـ(272) محلة في حين كانت محافظة النجف اقل المحافظات من حيث عدد المحلات التي يوجد فيها تجمعات للسكن العشوائي والبالغة (24) محلة .اما عدد المساكن العشوائية فقد بلغت في محافظات العراق كافة (346881) مسكن، أي بنسبة قدرها (7.3%) من مجموع المساكن في العراق ، حيث شكلت محافظة بغداد نسبة قدرها (33.4%) من مجموع المساكن العشوائية في العراق ، تلتها محافظة البصرة بنسبة (13.8%) في حين شكلت محافظة المثنى اقل نسبة في عدد المساكن العشوائية بـ(0.4%) من مجموع المساكن العشوائية(24) ، اما محافظة ذي قار فقد جاءت بالمرتبة الرابعة في عدد المساكن العشوائية البالغة 21483 مسكن ، أي بنسبة 6.2% من اجمالي المساكن العشوائية في العراق كما يتضح من الجدول (2) والشكل (4) ادناه .

وبافتراض ان كل مسكن عشوائي تسكن فيه اسرة واحدة ، أي ان عدد المساكن العشوائية يساوي عدد الاسر وباستخدام متوسط حجم الاسرة حسب نتائج الترقيم والحصر لعام 2010 حسب المحافظات تم تقدير اعداد السكان القاطنين في المساكن العشوائية ، اذ بلغ عددهم (2418864) نسمة يشكلون (7.7%) من مجموع سكان العراق ، حيث شكلت العاصمة بغداد النسبة الاعلى في عدد السكان بنحو (31.1%) تلتها محافظة البصرة بنسبة (14.1%) من مجموع سكان المناطق العشوائية في العراق وجاءت محافظة ذي قار بالمرتبة الرابعة ، اذ بلغ عدد سكان المناطق العشوائية 174012 نسمة ، أي بنسبة (7.2%) من اجمالي سكان المحافظة . وجاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة حيث بلغت اعداد سكان المناطق العشوائية (9518) نسمة ، أي بنسبة 0.4% من اجمالي سكنة العشوائيات في العراق ، ويبدو ان الاعداد والنسب السابقة تتناسب مع الاحجام السكانية للمحافظات مع اختلافات بسيطة ناجمة عن تباين العوامل الطبيعية والبشرية وخصوصية كل محافظة ،ولتوضيح العلاقة بين الحجم السكاني لأجمالي السكان والمساكن العشوائية تم الاستعانة بمعامل ارتباط بيرسون الذي ظهر انه يساوي 0.99 وهذا يشير الى وجود ارتباط طردي شبه تام .

الجدول (2) تجمعات السكن العشوائي في العراق بحسب المحافظات لعام 2013

المحافظة	عدد التجمعات	%	عدد المساكن العشوائية	%	عدد السكان	%
بغداد	335	21.6	115739	33.4	752304	31.1
نينوى	272	17.5	27686	8	202108	8.4
البصرة	167	10.8	47981	13.8	340665	14.1
ذي قار	132	8.5	21483	6.2	174012	7.2
الانبار	102	6.6	10032	2.9	83266	3.4
ديالى	98	6.3	30693	8.8	205643	8.5
القادسية	87	5.6	9790	2.8	75383	3.1
بابل	84	5.4	9663	2.8	67641	2.8
واسط	70	4.5	10993	3.2	82448	3.4
ميسان	61	3.9	14547	4.2	109103	4.5
كركوك	36	2.3	7320	2.1	40992	1.7
صلاح الدين	32	2.1	6752	1.9	49965	2.1
المثنى	27	1.7	1250	0.4	9518	0.4
كربلاء	25	1.6	15510	4.5	105468	4.4
النجف	24	1.5	17442	5.0	120350	5
المجموع	**1552**	**100**	**346881**	**100**	**2418864**	**100**

المصدر/ ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة 2013، جمهورية العراق.

الشكل (4) تجمعات السكن العشوائي في العراق بحسب المحافظات العراقية لعام 2013

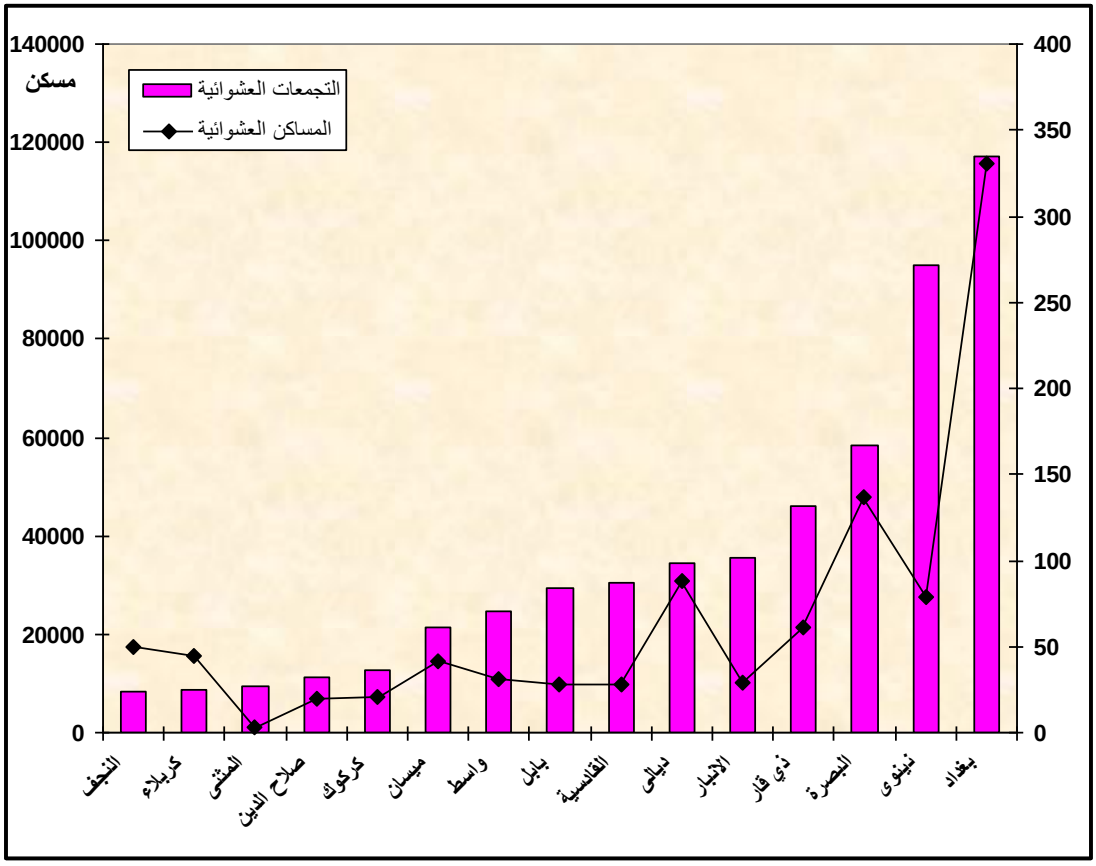

المصدر :الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

❖ النتائج المترتبة على تفشي ظاهرة العشوائيات

في الوقت الذي ازدادت حدة العشوائيات برزت الى السطح جملة من المشاكل التي أرخت بضلالها على الواقع الاجتماعي لسكان المدن وتفاقمت المشكلات والأزمات وأصبحت معضلات تعانيها المدينة، وتختلف حدة هذه المشاكل تبعا لأحجام المدن وتنوع استخدامات الأرض فيها.

1. تتراكم المشاكل البيئية في الأحياء والمناطق العشوائية بسبب سوء التخطيط وعدم وجود المجالات الواسعة فتنتشر الأمراض والأوبئة مع نقص شديد في أساسيات الحياة، فقد

أكدت الدراسات في البلدان النامية ان (18%) من سكان المدن الهامشية يعانون من نقص المياه وعدم توفر المرافق الصحية لنحو 28% منهم [25].

2. بما أن العديد من الأحياء العشوائية تم بنائها بدون مخططات تنظيمية، ومن قبل أشخاص غير متخصصين ، فإن الشبكات النظامية للصرف الصحي والكهرباء غير متوفرة . ولهذا لا عجب أن تجري مياه الصرف الصحي في الشوارع العشوائية بشكل يساعد على انتشار الحشرات والأوبئة والأمراض.
3. تساهم الأحياء العشوائية في تنامي الازدحامات والاختناقات المرورية في المدن من خلال التجاوز على أغلب مناطقها و كثرة عدد التنقلات التي تتولد من زيادة حاجة السكان للحركة بين الأمكنة. بالإضافة الى ما يسمى بالتلوث الجمالي الناجم عن عدم تجانس مواد البناء واختلاف مساحات المساكن وعدم تجانس ارتفاعاتها والوانها ، ويعود ذلك لاختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للساكنين. كما ينجم التلوث البصري او الجمالي عن تداخل الاستعمالات داخل الأحياء العشوائية فهناك الاستعمال الصناعي والتجاري والسكني .

الشكل (5) المساكن العشوائية تحت خطوط الضغط العالي

المصدر: تم التقاط الصورة في احدى مدن العراق من قبل الباحث بتاريخ2016/6/15

الشكل (6) السكن العشوائي مع امتداد خطوط السكك الحديد

المصدر: تم التقاط الصورة في احدى مدن العراق من قبل الباحث بتاريخ2016/8/20

4. تفشي الأمراض والأوبئة : لقد شجع التوسع العشوائي على انتشار الأمراض والأوبئة ، اذ تساعد القمامة على انتشار الحشرات الضارة بكثافة عالية وتكاثرها كالذباب والقوارض والصراصير بدرجة تؤدي في أحيان كثيرة الى كوارث صحية . علما ان السكن العشوائي يمتاز بضيق الشوارع وعدم وجود مساحات مخصصة لأغراض جمع النفايات فضلا عن امتناع البلديات عن نقل وتجميع نفايات تلك المناطق لأنها غير داخلة ضمن خدمات البلدية . لذا تفاقمت المشكلة بشكل اكبر في مناطق السكن العشوائي وهي مناطق زراعية استخدمت للأغراض السكنية ، وقد أثبتت الدراسات ان هناك علاقة شديدة الارتباط بين طبيعة السكن والأمراض ، فكلما كان السكن أكثر سوءا كلما ظهرت العديد من الأمراض المعوية، ومنها أمراض الاميبيا والبلهارسيا والكوليرا والبري بري والكساح وفقر الدم والملاريا والسحايا والزحار [26] .

5. تغيير في استعمالات الأرض : إن التجاوز على الأراضي المعدة لأغراض معينة يؤدي إلى خلل في التوازن بين الاستعمالات حيث يتم التجاوز على الأراضي المعدة لطرق

النقل او لبناء المنشآت الترفيهية او الخدمية وبالتالي خلق نوع من عدم التوازن التنموي داخل المدينة .

6. القضاء على الأحزمة الخضراء المحيطة بالمدينة كالبساتين والمزارع والغابات مما يولد مشاكل بيئية متعددة أبرزها تكرار العواصف الترابية والغبار العالق فضلا عن التغيرات الجمالية في المدينة .
7. التغيرات الجمالية : يظهر هذا العامل واضحا من خلال التجاوزات السكنية على الساحات والفراغات الموجودة داخل الحيز الحضري ، وغالبا ما تبنى المساكن من مواد بسيطة وغير متجانسة كالطابوق والحجر واللبن والقصب والصفيح وبمساحات مختلفة مما يؤدي الى ظهور أشكال ومعالم غير مرغوب بها يؤدي عدم الالتزام بسياسة مدروسة ومنظمة لاستعمالات الأرض إلى تشوه النسيج العمراني في المدينة فضلا عن تشابك اسلاك الطاقة الكهربائية وانابيب الماء والمجاري ، حيث نجد عدم الالتزام بأي أنظمة ورخص بناء عن البلدية أو البناء بدون ترخيص على الإطلاق، ومن شأن ذلك إذا اتسع ان يسارع في شيخوخة الاحياء أو المدنية .
8. التعدي على حقوق الأجيال القادمة : تعمل العشوائيات عملا معاكسا للتنمية المستدامة لان من حقوق الأجيال القادمة توفير المدارس ومراكز الصحة والترفيه والنوادي والمتنزهات وهذا ما لا يمكن انجازه مع وجود العشوائيات لأنها تسيطر على الأراضي داخل المدن والمحيطة بها .
9. تعمل العشوائيات على سرعة شيخوخة المدن لأنها تسهم في طرد وتهجير الاستعمالات الأضعف والأقل قدرة على المنافسة ، ومثال ذلك الاستعمال السكني الذي يتراجع لصالح الاستعمال التجاري والصناعي، كما تساهم العشوائيات في عرقلة المخططات والأنظمة وتفريغها من محتواها وتبديد الموارد المالية المستثمرة في أعداد هذه المخططات ومتابعة تنفيذها ، ومن المفترض ان توضع هذه والمخططات والأنظمة لخدمة المواطن والأجيال

اللاحقة مع الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة تحقيقًا للتنمية المستدامة التي تعمل على خدمة الحاضر ومراعاة حقوق الأجيال القادمة .

10. أسفرت مناطق السكن العشوائي الى ضياع أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية التي تم تحويلها إلى أراض للبناء ، مما أثر على الناتج القومي وساهم في تنامي المشاكل البيئية كارتفاع نسب العواصف الترابية وتصحر التربة ، وبالرغم من محاولات تجريم البناء على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن إلا أن هذه المحاولات تعد ضعيفة جدا إذا ما قورنت بسرعة انتشار ونمو هذا القطاع في ظل قوانين وتشريعات ورقابه ضعيفة.

ان عمليات التنمية والتخطيط الحضري في مدن العالم الثالث ومنها المدن العراقية تُعاني من مشاكل عديدة ، وأول واهم المشاكل هي انعدام وجود المعلومة الإحصائية الدقيقة والشاملة التي تعد شرطا لا غنى عنه لحدوث تنمية واقعية وفعلية اضافة الى النقص والعجز والتباين في الإحصاءات والبيانات اللازمة وعدم وجود وعي معلوماتي وإحصائي يبين أهمية المعلومة الإحصائية فان هناك مشاكل في طبيعة المعلومات ذاتها وطرق جمعها ومستوياتها وعدم القدرة على معالجتها ان توفرت.لذا يمكن القول ان النقص المعلوماتي والإحصائي يشكل تحديا لسلامة استراتيجيات الخطط التنموية في المدن ومعالجة مشاكلها ، كما انه يؤثر سلبا على حسن أداء وسرعة انجاز البرامج والمخططات الأساسية وإجراءاتها التنفيذية .

❖ خصائص السكن العشوائي

1- غياب التخطيط العمراني السليم مع انعدام الحدود الدنيا لشروط السكن الصحي ، إذ لا تتوفر خدمات الماء الصالح للشرب والطاقة الكهربائية وخدمات الصرف الصحي ، وتواجه البلديات صعوبات كبيرة لكي توفر تلك الخدمات بسبب سوء التخطيط وانعدام المساحات الواسعة.

2- غياب عوامل الأمان للمنطقة نتيجة غياب الدراسات التخطيطية والجيولوجية لها ، الأمر الذي يعرض ساكني المناطق العشوائية الى الخطر بسبب إقامة المساكن بالقرب من المقابر

وتحت خطوط الضغط العالي وفي مجرى السيول والمنحدرات والأودية وعلى امتداد خطوط السكك الحديد او في مناطق ملاصقة للمصانع التي تنتج الأدخنة والروائح ، بما يعرض السكان وأسرهم للخطر وتبنى المساكن غالبا من مواد بناء مستعملة أو من مواد بناء خفيفة مثل الصفيح أو الخشب المستعمل حسب طبيعة كل موقع .

3- صعوبات كبيرة في التنقل داخل الأحياء العشوائية بسبب انعدام المساحة المخصصة للطرق والممرات وهذه الطرق ان وجدت فهي لا تتجاوز مترين او ثلاثة أمتار الأمر الذي لا يسمح بحركة المرور ودخول مركبات الإسعاف والمطافئ والامن او المركبات المخصصة لأغراض النقل او تقديم الخدمات فضلا عن انعدام الفضاءات والحدائق والمنتزهات عامة. وشبكة الطرق بتلك المناطق غير مخططة أو منظمة ، وأغلب الطرق غير ممهدة ترابية بلا أرصفة وقد لا تسمح عروضها بمرور السيارات.

4- فقدان تناسب ارتفاعات المساكن الناجم من التجاوز على ضوابط ارتفاع البناء المعمول بها فيلاحظ ان أساس بعض الأبنية يوازي ارتفاع سقف المسكن المجاور ، ولا يخفى ما لذلك من آثار ونتائج اجتماعية وخيمة.

5- تمتاز مناطق العشوائيات بارتفاع الكثافات السكانية نتيجة لعوامل ومحددات تتعلق بارتفاع مستويات الخصوبة الناجمة عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض المستوى التعليمي فضلا عن ظاهرة الزواج المبكر [27]. ولاشك ان التزاحم الشديد في تلك الأحياء يؤدي الى فقدان الخصوصية وارتفاع معدلات الحركة والتنقل والتداخل .

6- تداخل الأوضاع القانونية والعقارية للمساكن العشوائية ، وغياب التوثيق العقاري ، وعدم اتخاذ الدولة مواقف ثابتة من تلك المساكن ، فضلا عن كثرة الورثة في الأراضي التي خصصت للسكن العشوائي ونشوب المشاكل والنزاعات بين مالك الاراضي والساكنين لاسيما في حالات انخفاض قيمة العملة .

7- تدهور في المرافق والتجهيزات الأساسية والخدمات نتيجة زيادة الضغط السكاني عليها بشكل لا يستوعب احتياجات السكان وانتشار مظاهر التلوث وتكدس النفايات ومعالجتها بواسطة

الحرق مما يسبب تلوثا خطيرا ومضرا بالبيئة والإنسان بشكل مباشر وانتشار كبير الكلاب والقطط السائبة التي تعد عاملا مهما لنقل الامراض الخطيرة .

8- التشوه البصري وفقدان الاحساس بالجمال وانتشار احزمة الفقر والهشاشة والانحراف ، ففي دراسة المعهد العربي لإنماء المدن 1997 تبين أن 60%من العشوائيات في المجتمع العربي توجد في أطراف المدن ، و30%خارج النطاق العمراني ، و8 % في وسط العواصم ، أما من حيث طريقة البناء فقد تبين أن 70% قد تم بطريقة فردية ، 22% بطريقة جماعية ، 7 % تأجير مبان ، أما بالنسبة لتوفر الخدمات فتبين أن 72% فيها كهرباء و60% ماء و30% صرف صحي ، ووفقا للمشكلات الاجتماعية تبين أن 56% من سكان العشوائيات يعانون من البطالة ، و 34% من ضعف الخدمات ، و 10% من الجريمة . وتعد العشوائيات سببًا في التلوث الضجيجي بنسبة 50 % وانتشار المخدرات بنسبة 25% والاعتداء على الممتلكات بنسبة 10 % [28] .

9- تشكل المساكن العشوائية معوقاً حقيقيا للتنمية بأشكالها المختلفة ، فقد أصبحت الأحياء العشوائية مناطق مغلقة ، تصعب السيطرة عليها من قبل الأجهزة الأمنية.

10- ظهور مشكلة مياه الصرف الصحي Water Sanitary Disposal تتمثل مياه الصرف الصحي بالسوائل الناتجة عن الاستخدامات المنزلية والصناعية والنشاطات البشرية الأخرى وتحتوي هذه السوائل على نسب متباينة منها 99.94% مياه و 0.05 مواد صلبة ومعلقة التي تضفي عكوره لهذه السوائل بسبب تركيزها الذي يتراوح بين 100 و 350 ملغم/لتر [29]

11 – تمتاز مناطق العشوائيات بظهور المشكلات الاجتماعية المختلفة ومنها سوء التنشئة الاسرية والتفكك الاسري وتفشي ظاهرة الطلاق والانحراف والجريمة والتسول وتعاطي الممنوعات ، وهذا لا يعني ان تلك الظواهر تنشر في تلك المناطق بشكل مطلق او ان تلك المظاهر تتواجد بالضرورة في جميع الأحياء العشوائية ، لكن من المؤكد ان مسببات تلك المظاهر متوفرة في الأحياء العشوائية .

❖ الخصائص الاجتماعية لمناطق العشوائيات

على الرغم من الاختلافات الحضارية والثقافية للمجتمعات والانعكاسات التي تصاحب هذه الاختلافات في خصائص السكان ضمن مناطق العشوائيات ، الا ان تلك المناطق تكاد تجتمع في خواص وسمات معينة تشترك بها ومنها :

اولا : تفشي ظاهرة الفقر : الفقر والسكن العشوائي قرينان قلما يفترقان لان السكن العشوائي غالبا ما يكون من حصة الفقراء كما يرتبط الفقر بأنواعه المختلفة ارتباطا وثيقا بالتخلف ، لان الاخير في جوهره عبارة عن تنظيم اجتماعي يساهم في تبديد الأموال والموارد الطبيعية والبشرية مما يشكل عائقا تنمويا كبيرا وتبدو مظاهر الفقر كمدخلات للتخلف ويساهم الأخير في إعادة دورة الفقر مرة أخرى وهو ما يصطلح على تسميته بدورة الفقر(Cycle of Poverty) والفقر في احد أهم معانيه هو ندرة الموارد وعدم وصولها الى الناس من خلال سوء الاستغلال او انعدام العدالة في التوزيع .

ثانيا: ارتفاع معدلات الخصوبة في المساكن العشوائية ، تتميز المساكن العشوائية باقترانها بمظاهر الفقر الذي يؤدي الى ارتفاع نسب الخصوبة وتكرار حالات الحمل والاجهاض للمرأة الواحدة ، وينجم عن ذلك ظهور طفولة قلقة تعاني الحرمان والازدواجية وتشكل مشاريع مستقبلية للجريمة والانحراف والأمراض والعقد النفسية. كما ان ارتفاع مستويات الخصوبة يزيد من شدة التزاحم وارتفاع معدلات الفقر والحرمان .

ثالثا : تفشي الجريمة والانحراف : لا يشترط وجود الجريمة مع السكن العشوائي لان ليس كل ساكني العشوائيات مجرمين وليس كل المجرمين هم من سكنة الأحياء العشوائية ، الا ان ارتباط الجريمة مع السكن العشوائي يعزى الى ان البيئة العشوائية مناسبة لتفريخ الإجرام والمجرمين ومركز تصدير للجريمة بمختلف أنواعها لأنها توفر المناخ الملائم من فقر وبطالة وبؤس بمعنى اخر ان العشوائيات تشكل بيئة مناسبة لنمو النوازع العدوانية التي تترجم الى جرائم على ارض الواقع .فضلا عن كونها بيئة مناسبة لجميع الأمراض الاجتماعية . وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عناصر الجماعات المتطرفة في بعض الدول كانت تحرص على الاحتماء بالأحياء

العشوائية . كما هو دأب عصابات تهريب المخدرات في كولومبيا التي كانت تلجأ للاختباء في المستوطنات العشوائية حول العاصمة الكولومبية (ليما) [30]. ومن الخطأ تعليل الجريمة بمتغير او سبب معين فالجريمة عملية معقدة تتركب من جملة إفرازات اجتماعية وعقد ربما يساهم المجتمع ببيئاته المختلفة في خلقها لدى الجناة . الأمر الذي استدعى ان يستعين علم الجريمة بالعلوم الأخرى " ويذهب البعض الى وجود ثلاثة عوامل تساهم في بروز وإنضاج ظاهرة الإجرام هي العوامل الجغرافية بعناصرها المختلفة والعوامل الشخصية او النفسية المتعلقة بالفرد والعوامل الاجتماعية التي يحددها المجتمع [31] .

رابعا : تفشي ظاهرة البطالة : تعد البطالة من اهم المظاهر الاجتماعية التي تصاحبها انعكاسات اجتماعية وسياسية واقتصادية لذا فان اليأس والإحباط لدى الشباب العاطلين عن العمل يولد لديهم شعورا منفرا اتجاه المجتمع سرعان ما يتحول الى انحراف اجتماعي او قانوني . فضلا عن ان العمل يشغل جانبا واسعا من وقت الفراغ ، الأمر الذي يساهم في انخفاض نسبة الجرائم لدى العاملين .

خامسا : عمالة الأطفال: وهي من الظواهر المرتبطة بالفقر والسكن العشوائي حيث تجبر الأسرة أطفالها علي التسرب من التعليم والالتحاق بالعمل لزيادة دخل الأسرة ، الأمر الذي يزيد من تعرض الأطفال للمخاطر والانحرافات ويساعدهم على ارتكاب الجرائم وتعاطي الممنوعات . وتشيع ظاهرة "أطفال الشوارع " وهو تعبير عام يستخدم لوصف الأطفال واليافعين ، الذكور والاناث الذين يعيشون في الشوارع لفترات طويلة من الزمن ، وهناك أسباب كثيرة تساعد على نمو ظاهرة اطفال الشوارع ، فبعضهم لا يمتلك المسكن او قد يعرض الطفل لليتم منذ صغره ، او ربما تخلت أسرته عنه بسبب الفقر والعوز والحرمان . وغالبا ما يحجم الفقراء من سكنة العشوائيات عن الاختلاط بالمجتمع فتظهر بوادر الانطواء والانعزالية مما يؤدي الى ضعف المشاركة في الأنشطة المجتمعية وبالتالي شدة العزل الاجتماعي .

سادسا : ارتفاع درجة التزاحم : تمتاز الاحياء العشوائية بارتفاع درجة التزاحم وهي من المؤشرات السلبية على المستوى المعيشي للسكان ، ويمكن استخراج درجة التزاحم من خلال

قسمة عدد سكان الحي على عدد الغرف السكنية . ومن خلال افتراض ان عدد السكان في احد أحياء المدينة20000 نسمة ويقطنون 4000 غرفة فيصبح عدد الأفراد خمسة أشخاص في الغرفة الواحدة وهذا الرقم يُشير الى تدني مستوى الدخل وقلة المعروض من المساكن ، اما إذا كان عدد الأفراد للغرفة الواحدة شخصين فاقل ففي ذلك دلالة على ارتفاع نسبي في المستوى المعاشي .

سابعا : انخفاض الكفاءة الأمنية : ان للسكن العشوائي آثار سياسية تبرز من كون بيئة الفقر والعشوائيات من البيئات الخصبة والمناسبة لنمو مظاهر الإرهاب والعمليات الإجرامية التي تهدد كيان الدولة وأمنها . كما يعد السكن أحد أسباب الفوضى والاضطراب الداخلي لان النقص في تلك الخدمات يؤدي الى زيادة الكراهية للدولة ونظام الحكم ، ودائما ما يسهل التغلغل في المجتمع الفقير والتأثير فيه دينياً واجتماعياً وتنتشر في تلك البيئات الخرافات والاساطير .كما تنخفض نسبة الخدمات الامنية لان تلك الأحياء غير مخطط لها لتكون مشمولة بالخدمة الأمنية

.. الخصائص الاقتصادية لمناطق العشوائيات.

ان التجمع العشوائي لا يسير مع الاتجاه العام للتخطيط الاستراتيجي للمدينة او الدولة ، بل في احيان كثيرة تشكل تلك التجمعات عاملا معرقلا للخطط الاستراتيجية التي تمت دراستها لمراحل زمنية طويلة ، لذا تقوم الجهات التشريعية بتغيير أماكن المشاريع وفقا لما موجود من فراغات على الرغم من ان تلك الأماكن ليست بالمثلى لإقامة تلك المشاريع . كما ان تلك المساكن تشكل عقبة أمام الأيدي العاملة التي تبتعد كثيرا عن أماكن عملها لان العامل يعطي الأولوية للسكن بغض النظر عن موقع العمل ،إضافة لما سبق ذكره فان الكلف الاقتصادية لتأهيل المناطق العشوائية ستكون مرتفعة لان تلك المساكن غير مخططة بشكل سليم وسوف تواجه طرق النقل داخل التجمعات العشوائية وبين أجزاء المدينة الأخرى مشاكل متعددة . وعموما فان العوامل السابقة في المحصلة النهائية تؤثر سلبًا على الاقتصاد العام للدولة وتستنزف الكثير من الطاقات البشرية والمادية.

❖ المحـــــــ

يتحملها الفقراء من سكنة الاحياء العشوائية ويبقى هؤلاء يعيشون في دوامة لا تنتهي من الفقر والعوز .

6- تقوم بعض الدول بتأهيل المناطق العشوائية بما يعرف بواقع الحال أي تزويد تلك التجمعات بما يمكن توفيره من خدمات وبنى تحتية لكن هذا الاتجاه تعتريه العديد من المصاعب أحيانا بسبب سوء التخطيط تلك المناطق اولا ، وارتفاع كلفة تقديم الخدمات في ظل المناطق غير المخططة ثانيا .

7- سياسة الهدم والإزالة بشكل كامل للتجمعات العشوائية وإعادة بناءها من خلال استخدام طرق تقلل من تكلفة التدخل قدر الإمكان . تختلف هذه الطريقة عن الحل السابق الذي تحدثنا عنه كونه يفرض على المخطط دراسة شاملة ودقيقة لأوضاع السكان في التجمعات العشوائية من النواحي الاجتماعية والثقافية الاقتصادية، وتوضع على أثر هذه الدراسات حلولا تخطيطية ومعمارية بحيث تتناسب مع حجم المشكلات القائمة وطبيعتها.

❖ الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة السكن العشوائي.

إذا كانت العشوائيات بنتائجها السلبية تعد محددا للنمو السليم للمدن ، فضلا عن أثارها الاجتماعية والاقتصادية فإنها وفي وقت ما تعد من البدائل التي ساهمت في الحد من مشكلة معينة كادت ان ترخي بظلالها على الواقع السياسي والاقتصادي للبلدان ، اذ ان العشوائيات وفرت لساكنيها الحد الأدنى أو ربما دونه بكثير من المأوى وبأقل كلفة ، فالشرائح الساكنة تعتمد كليا على قدراتها الذاتية لذا يجب التعامل مع الأحياء العشوائية كواقع ملموس وقائم لا ينبغي تجاهله او غض الطرف عنه** .

لقد تنوعت المشكلات التي أدت إلى ظهور السكن العشوائي في مختلف الدول ، فكان من الصعب تحديد سياسة نموذجية موحدة لحل هذه المشكلات ،اذ ان لكل بلد ظروفه واقتصاداته ومشاكله وخططه التنموية الخاصة .

وتأسيساً على ما تقدم فمن غير الممكن ان تعالج الظاهرة بالقوة او الإكراه لان ذلك ينافي قواعد الحقوق الإنسانية ويخلق مشاكل متعددة ، إذا ما علمنا ان العشوائيات تحتل أجزاء كبيرة من المدن وتضم أعدادا وأحجاما سكانية هائلة ، لذا فان الحلول المنطقية تكاد تفرض نفسها

كمعالجات تفي بغرض المخطط والساكن في آن واحد من خلال إيجاد مناطق وساحات معينة داخل الأحياء العشوائية او بجانبها لأغراض انشاء مؤسسات خدمية ومشاريع بنى تحتية اذا اقتضت الحاجة لذلك بشرط ان يعوض أصحابها ، اما التجاوزات الموجودة ضمن الأماكن المهمة داخل الحيز المدني فإيجاد السكن البديل يصبح ضرورة لا غنى عنها لحل المشكلة . ويجب ان ينظر الى سكنة العشوائيات على انهم جزء من الحل بدل النظر إليهم كجزء من المشكلة

ولا تتساوى العشوائيات من حيث البناء او الموقع فمنها ما يقع خارج النطاق العمراني ومنها ما يقع عند أطراف المدن ، وبعضها ينشأ بطريقة فردية وأخرى تشيد بطريقة جماعية ، لذا فانه لا يمكن ان تكون هناك معالجة موحدة للمشكلة بل مجموعة من المعالجات بحسب نوع التجاوز .

وتأسيساً على ما تقدم فان المشكلة يجب ان تعالج ضمن القواعد النسبية الجدلية ، ولا تكون هناك قواعد حادة وصارمة في الأحكام تطبق على الجميع لان المساكن العشوائية لم تأت من فراغ ، إذ ان اغلب مبانيها أنشأت وفقا لكلف مادية كبيرة من وجهة نظر منشئيها . كما ان المساكن العشوائية تختلف في شدة تأثيراتها الحضرية، ومن ناحية أخرى فان المساكن العشوائية التي لم يكن في بنائها تجاوزا على أملاك الدولة من الممكن ان تباع الى الدولة وفق أسعار مناسبة وتستغل هذه المبالغ لأغراض البنى التحتية التي تحتاجها تلك الأحياء لتكون بيئة ملائمة للسكن .

كما ان المدن الجديدة New town تعد إحدى الحلول التي تعالج مشاكل المدن الحالية ومشاكل العشوائيات خصوصا لأنها تساهم في انخفاض اسعار العقارات فضلا عن الايجابيات الاخرى لها ، وهي تجمعات حضرية مخطط لها مسبقا ويتم انجازها بمدة زمنية محددة ويتمتع بالاستقلالية الاقتصادية وبتركيب اجتماعي معين ، وهي عصارة ما توصل إليه علم التخطيط والهدف من تلك المدن هو توفير حياة عمرانية يسيرة صالحة لمعيشة الإنسان وتحقيق رفاهيته . ومن خلال تلك المدن يمكن تطبيق جميع النظريات التخطيطية التي لا يوجد لها مكانا للتطبيق

في المدن القديمة بسبب المشاكل والمعوقات الموجودة وتداخل استعمالات الأرض .ولأجل ذلك فمن الممكن بناء مدن جديدة بأكملها، وهذا ما تم اقتراحه من قبل (إبنزار هوارد) في الكتاب الذي أصدره عام 1828 بعنوان "مدن الحدائق غدا" و لم تكن هذه الفكرة التي حملها لنا تمثل نمطا من أنماط الضواحي القريبة من المدن القديمة، بقدر ما كانت مجتمعات جديدة مستقلة، تتمتع بالاكتفاء الذاتي، حيث يبلغ تعداد سكانها مالا يقل عن 30 ألف نسمة يتمتعون بوجود فرص عمل ملائمة، والإقامة الدائمة بالمدينة، هذا إلى جانب الخدمات الترويحية للسكان.

❖ مفهوم تأهيل المناطق العشوائية ومفهوم الارتقاء الحضري

لقد اختلفت الأسباب التي أدت إلى ظهور السكن العشوائي وتباينت بحسب الدول ، لذا من الصعب بمكان تحديد سياسة موحدة لمعالجة المشكلة قيد الدراسة ، فظهرت مفاهيم معينة لمعالجة قضايا السكن العشوائي .

أولا: مفهوم تأهيل المناطق العشوائية ويعني تزويد هذه المناطق بخدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة . إلا ان هذه المعالجة لا تخلو من العيوب والمساوئ لان تلك المناطق صممت وخططت وفقا لأسس غير سليمة لذلك يقترح البعض تنازل أصحاب المساكن عن متر واحد او مترين من مقدمة مساكنهم بما تساهم في زيادة اتساع الشوارع والأزقة لكي تصبح إمكانية نقل الخدمات ممكنة الى تلك المناطق .او يلزم المالك بالتنازل عن مساحة معينة من مساحة مسكنه تخصص للمصلحة العامة وتستغل لأغراض الطرق او بناء الدوائر والحدائق و....الخ ، ويطلق على هذا المفهوم بسياسة الأرض والخدمات , ودعت الى هذا المفهوم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية .

ثانيًا : يتعدى هذا المفهوم تزويد المناطق العشوائية بخدمات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة للارتقاء الحضري ويذهب الى إعادة تخطيط العشوائيات لخلق بيئة سكنية صحية ، وهذا

المفهوم يتطلب قدرة كبيرة في مجال التخطيط ووضع البدائل اللازمة فضلا عن وجود خطة وطنية متكاملة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، إضافة الى ما تقدم فان الباحثان يران ان السبيل الأمثل لمعالجة الظاهرة قيد الدراسة يتطلب جملة من المستلزمات والمتطلبات يمكن ان تقسم الى حلول وقائية من خلال العمل على إيجاد البدائل السليمة للسكن وحلول لأغراض معالجة الواقع بما يحمله من سلبيات وهي حلول تفتقر في اغلب الأحيان الى الجذرية .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاَ: النتائج:

1 – أن غاية عملية الاسكان الحديث لا تتوقف عند توفير المسكن فقط بل انه لا يمكن عزلها عن الاحتياجات الأساسية الأخرى من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية للبيئة المستثمرة للاستيطان.

2 – أن ظاهرة العشوائيات ظاهرة تنتشر حتى داخل نطاق النطاق الحضري للمدن وليس في أطرافها فقط بسبب ضعف القوانين والحاجة الملحة للسكن.

3 – أن السكن العشوائي يُسبب خللا بالنظام الحضري ، فقد تجاوزت مشكلة التوسع العشوائي غير المخطط الى اتساع المدن في اتجاهات فوضوية أدت الى ضم الجيوب الريفية للمدن.

4 – اتضح بأن 60% من العشوائيات في العالم العربي توجد على أطراف المدن و 30% توجد خارج النطاق العمراني بينما 8% فقط وسط العواصم.

5 – ارتفاع نسبة سكان العشوائيات في العديد من العواصم العربية حيث بلغت اعلى نسبة في دمشق الكبرى بحوالي 40% ،بينما بلغت 35% في كلا من نواكشوط والجزائر وصنعاء وتونس .

6 – وجود أزمة سكن شديدة في جمهورية العراق حيث قدرت الدراسات بأن عدد التجمعات السكنية العشوائية بالعراق بلغت 1552 محلة ، شكلت محافظة بغداد نسبة قدرها (33.4%) من مجموع المساكن العشوائية في العراق .

7 – أن انتشار ظاهرة العشوائيات ادت الى القضاء على الأحزمة الخضراء المحيطة بالمدن كالبساتين والمزارع والغابات مما ولد مشاكل بيئية كثيرة .

8 – أدى التوسع في البناء العشوائي الى أحداث خلل في الهيئة الجمالية داخل الحيز الحضري من خلال التجاوزات في الساحات والفراغات وبناء مساكن من مواد بسيطة غير متجانسة وعدم الالتزام بأي أنظمة ورخص بناء.

ثانيا: التوصيات :

ومن الأمور التي يجب إتباعها للحد من الظاهرة وتخفيف أثرها ما يأتي :

1- ضرورة وضع رؤية مستقبلية لمعالجة مسالة المساكن العشوائية من خلال خطط بعيدة المدى وأخرى قصيرة المدى ، ويتم ذلك من خلال حصر مناطق الأحياء العشوائية وربطها بقاعدة معلومات مكانية (Geo – Database).لان المعلومة الإحصائية الدقيقة أساس لا غنى عنه لحدوث تنمية متكاملة وحقيقية .

2- وضع استراتيجية شاملة في الدول التي تعاني من تنامي الظاهرة لدراسة الواقع السكني في المدن وتحديد الاحتياجات ودرجة الاكتظاظ Overcrowding ومعدل التزاحم على ان تجدد المعلومات بشكل دوري ، فضلا عن القيام بمسح شامل للعشوائيات وتحديد أماكنها والتوسع بعقد المؤتمرات والندوات الخاصة بالظاهرة قيد الدراسة .

3- لابد ان تأخذ وسائل الإعلام دورها في توضيح مخاطر السكن العشوائي وزيادة الوعي الإسكاني ، لكي يكون المواطنون متفهمين لعمليات نزع بعض الملكيات او التنازل عن مساحات قليلة من مساكنهم ، ومقتنعين بالحصول على التعويضات العادلة لهم ، بحيث يتحول سكان تلك المناطق مع مراحل تنفيذ المشروعات من متلقين سلبيين

لعمليات التطوير إلى مشاركين إيجابيين للارتقاء ببيئتهم العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

4- تمويل الشرائح الوسطية والفقيرة في المجتمعات من خلال توزيع قطع الأراضي السكنية على المستحقين ، لاسيما وان سعر الأراضي السكنية يفوق أحيانا كلفة بناء المسكن

5- تأهيل وتشغيل كافة معامل ومصانع المواد الإنشائية ، وهذا له مردود ايجابي من عدة نواح فهو يساهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل فضلا عن خفض أسعار المواد الإنشائية ومن ثم انخفاض أسعار المساكن .

6- تفعيل صندوق الإسكان والعمل على تسليف المواطنين ومنحهم القروض المجزية. ثم العمل على تخصيص مساحات من الأراضي تقع خارج حدود البلدية لبناء دور سكنية للمتجاوزين بمساحات لا تتجاوز 200م2 للدار الواحدة على ان تشمل تلك المناطق بالخدمات اللازمة وتخطط وفق أسس سليمة .

7- إنشاء قواعد معلوماتية تبين تاريخ إنشاء المساكن لبيان معدل الاندثار السنوي فضلا عن أعداد المساكن ومقارنتها بأعداد السكان ومعرفة معدل التزاحم وما الى ذلك من معلومات تخص السكن على ان تفعل تلك المعلومات بشكل دوري .

8- ضرورة تزويد القطع السكنية بالخدمات العامة والمجتمعية قبل توزيعها على المواطنين ، ولاسيما مد شبكات الماء والمجاري وخطوط الكهرباء وتعبيد الشوارع لان الدراسة بينت ان هناك توزيعا لبعض القطع السكنية التي وزعت مؤخرا تفتقر لهذه الخدمات .

9- زيادة نشاط مؤسسات الدولة ذات العلاقة في معالجة العجز السكني ، من خلال التوسع في البناء العمودي لما له من تأثير اقتصادي كبير، مع ضرورة توفير الأولويات للفئات السكانية ذات الدخل المحدود .

10- إن مفهوم الإسكان منخفض الكلفة هو المفهوم الأمثل لحل المشاكل المتفاقمة لظاهرة أزمة السكن في مستوياتها المختلفة ، ويتم ذلك من خلال التوسع في بناء البيوت واطئة الكلفة وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود والمتجاوزين على املاك الدولة بغية القضاء على الأحياء العشوائية .

11- إيقاف التجاوز على المناطق الخضراء في المدن وهذا لا يتم الا من خلال سن التشريعات والقوانين التي تضع حدا للتجاوز على أملاك الدولة. فضلا عن كفاءة الإجراءات المتخذة بهذا الخصوص كما ان لتفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون اكثر فعالية للحد من الاستمرار من إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات تراخيص .

12- - تشجيع الهجرة العكسية من خلال إنشاء مشروعات تنموية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية. وضع برامج ومخططات استثمارية تسمح في تغطية جزء من تكاليف التأهيل وذلك من خلال تصميم أماكن ذات مردود اقتصادي على المشروع.

❖ **الهوامش**

* للمزيد حول مفهوم المنهج ينظر : علي محمد دياب ، دور مناهج البحث العلمي العامة المعاصرة في تطوير نظرية الجغرافية البشرية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (26) العدد الأول، 2010 م.

** للمزيد حول المعالجات والحلول الخاصة بظاهرة السكن العشوائي ينظر:
أحمد حسين أبو الهيجاء نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي، الأردن : حالة دراسية مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، المجلد التاسع ، 2000م.

(3) صبري فارس الهيتي وصلاح الجنابي ، جغرافية الإسكان ، جامعة بغداد ، 1983 ، ص5

(4) حسين عليوي ناصر الزيادي ، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1991-2001 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2008، ص188

[5] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،إنجليزي-عربي مكتبة لبنان ، ، ص 201بيروت ،

[7] قاسم المربداوي ، مشكلة العمران المساحي حول المدن السورية وعلاجها ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، العدد (3،4) ، مجلد (22) ،2006 ، ص275.

[8] وحدة البناء عن بديلا بوصفها المصممة السكنية الحنكاوي واخرون ،المجمعات محمود شكر المشيدة ، مجلة السكنية للمناطق الحضري المشهد في عدم التجانس معالجة في وأثرها العشوائي 2012،ص7 ، 18 ، مجلد 9 الهندسة ،العدد

[9] المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ديسمبر سنة 1948

[10] الأمم المتحدة ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، حالة المدن في العالم 2007/2006

[11] عبد الكريم علي مصطفى ، مشكلة الأحياء الفقيرة والهامشية مشكلة متعددة الأبعاد ، كلية الاداب ، جامعة عمر المختار ، 2011 ،ص5 .

[12] جهاد صالح عبد اللطيف سلامة ، الابعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا ، 2010 ، ص68

[13] Anna Tibaijuka, Cities without Slums

http://www.ourplanet.com/imgversn/161/tibaijuka.html

[14] جهاد صالح عبد اللطيف سلامة ، مصدر سابق ، ص68

[15] الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الاستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحيازة ، نيويورك ، 2001، ص39

[16] المعهد العربي لإنماء المدن1997، المدينة العربية واقعها وحاضرها وتحدياتها للمستقبل، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي 3 – 5 يوليو 1994م، المعهد العربي لإنماء المدن ، الرياض، المملكة العربية السعودية

[17] فتحي محمد مصليحي ، الجغرافية الاجتماعية الإطار النظري وتطبيقات عربية ، مطابع جامعة المنوفية ، جمهورية مصر العربية ، 2002 ، ص247

[18] عبدالله المحيسن وعمر خطاب ، تحليل دراسة مظاهر مشكلة العشوائيات في الكويت، المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية22 ابريل 1998م ، حمرية مكناس المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، 1998

(19) عبد الله العلي النعيم ، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية،ندوة الانعكاسات الامنية وقضايا السكان والتنمية ، القاهرة ، 22/ 12/2004م

(20) United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT), 2006

(21) محمد العدوي، العشوائيات والأمن البشري، دار مصرالمحروسة، القاهرة، 2007، ص 82

(22) World Health Organization and The WHO Centre for Health Development and United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT, 2010,p.16)

(23) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية 2010-2014, ص129.

(24) جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة 2013، ص4 .

(25) فرج صالح عبد الرحمن وعبد القادر علي الرابطي البيئة والإنسان ، المركز الوطني للتخطيط والتعليم ، طرابلس ، 2004 ، ص163

(26) فيليب عطية ، أمراض الفقر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد (161)، الكويت ، 1992،، ص26

(27) حسين عليوي ناصر الزيادي ، مستويات الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها لمناطق اهوار جنوب العراق ، مجلة آداب البصرة، العدد 54، 2010 ، ص109

(28) ذياب موسى البداينة ، التحضر والجريمة في المجتمع العربي ، ندوة المدينة والسكن العشوائي ، المغرب 20 – 22 ابريل 1998.

(29) عبد القادر عابد وآخرون، أساسيات علم البيئة، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، 2004، ص226

(30) عبد الله النعيم ، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية ، القاهرة ، 2004

(31) محمود التوني، علم الإجرام الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1960،ص35-39

قائمة المصادر باللغة العربية

1. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحيازة ، نيويورك ، 2001.

2. الأمم المتحدة، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، حالة المدن في العالم 2007/2006.
3. البداينة، ذياب موسى ، التحضر والجريمة في المجتمع العربي ، ندوة المدينة والسكن العشوائي ، المغرب 20 – 22 ابريل 1998.
4. بدوي، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،إنجليزي-عربي مكتبة لبنان ، بيروت ، 2010.
5. التوني، محمود، علم الإجرام الحديث ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1960.
6. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، بغداد ،2014.
7. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة 2013 ،بغداد ،2014.
8. الحنكاوي، وحدة شكر محمود واخرون ،المجمعات السكنية المصممة بوصفها بديلا عن البناء العشوائي وأثرها في معالجة عدم التجانس في المشهد الحضري للمناطق السكنية المشيدة ، مجلة الهندسة ،العدد 9 ، مجلد 18 ، 2012.
9. دياب، علي محمد، دور مناهج البحث العلمي العامة المعاصرة في تطوير نظرية الجغرافية البشرية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (26) العدد الأول، 2010.
10. الزيادي ، حسين عليوي ناصر، الهجرة الداخلية للسكان السعوديين في المملكة العربية السعودية ، مجلة آداب الكوفة، العدد (10) ،2011 .
11. الزيادي، حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1991-2001 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2008.
12. الزيادي، حسين عليوي ناصر، مستويات الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها لمناطق اهوار جنوب العراق ، مجلة آداب البصرة، العدد 54، 2010 .
13. الزيادي، حسين عليوي ناصر، نمو السكان وتوزيعهم في اهوار محافظة ذي قار للمدة 1977-1997 (دراسة في جغرافية السكان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد) ، مجلة آداب ذي قار ، العدد (3) ، المجلد (1) ، 2011.
14. سلامة، جهاد صالح عبد اللطيف، الابعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا ، 2010.
15. السيد ، السيد عبد العاطي ، علم الاجتماع الحضري ، ج 2، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2000 .
16. عابد، عبد القادر وآخرون، أساسيات علم البيئة، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، 2004.

17. عبد الرحمن، فرج صالح وعبد القادر علي الرابطي البيئة والإنسان ، المركز الوطني للتخطيط والتعليم ، طرابلس ، 2004 .
18. العدوي ، محمد، العشوائيات والأمن البشري، دار مصرالمحروسة، القاهرة، 2007.
19. عطية، فيليب ، أمراض الفقر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد (161)، الكويت ، 1992.
20. قسم استطلاعات الرأي في دولة الامارات العربية المتحدة ، استراتيجيات الإسكان الحكومي في دول مجلس التعاون وبعض الدول الأوربية (بالتعاون مع برنامج الشيخ زايد للإسكان) ،العدد (2)،2010.
21. المحيسن، عبدالله وعمر خطاب ، تحليل دراسة مظاهر مشكلة العشوائيات في الكويت، المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية22 ابريل 1998م ، حمرية مكناس المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، 1998.
22. المربداوي، قاسم ، مشكلة العمران المساحي حول المدن السورية وعلاجها ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، العدد (3،4) ، مجلد (22) ،2006.
23. مصطفى، عبد الكريم علي، مشكلة الأحياء الفقيرة والهامشية مشكلة متعددة الأبعاد ، كلية الاداب، جامعة عمر المختار ، 2011.
24. مصليحي، فتحي محمد ، الجغرافية الاجتماعية الإطار النظري وتطبيقات عربية ، مطابع جامعة المنوفية ، جمهورية مصر العربية ، 2002.
25. المعهد العربي لإنماء المدن1997، المدينة العربية واقعها وحاضرها وتحدياتها للمستقبل، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي 3 – 5 يوليو 1994، المعهد العربي لإنماء المدن ، الرياض، المملكة العربية السعودية
26. النعيم، عبد الله ، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية ، القاهرة ، 2004
27. النعيم، عبد الله العلي ، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية،ندوة الانعكاسات الامنية وقضايا السكان والتنمية ، القاهرة ، 22/ 12/2004م
28. الهيتي، صبري فارس وصلاح الجنابي ، جغرافية الإسكان ، جامعة بغداد ، 1983 .

قائمة المصادر باللغة الانكليزية

1-Development and United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT, 2010,p.16)

2- Demographic Yearbook , (2001) , United nations , New York . P 89 2 -

3-World Health Organization and The WHO Centre for Health 2-

4- United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT), مواقع الانترنت.2006

1- Anna Tibaijuka, Cities without Slums http://www.ourplanet.com/imgversn/161/tibaijuka.html

.....

تم بحمد الله وفضله